

حماية المستهلكين

تتوفر بنشر الجمعيات التعاونية المنزلية

بقلم الأستاذ عبد اللطيف عامر

يستهلك كل منا في منزله أنواعا مختلفة من المأكولات والملبوسات والخردوات والمفروشات ، إلى غير ذلك من الحاجات الضرورية والكالية التي نحتاج إليها في معيشتنا المنزلية . ونحن ننفق جزءا كبيرا من دخلنا للحصول على هذه الحاجات . وجرى العادة أن نشترى لوازمنا هذه من تجار يسمون تجار القطاعي مثل البقالين والجزارين وتجار الفواكه والألبان والخبز . وكذلك نشترى لوازمنا من الملابس " والخردوات " وغيرها من المحلات التجارية الكبيرة أو الصغيرة وهكذا بالنسبة لجميع الأصناف التي نحتاج إليها .

وتجار القطاعي في جميع هذه الأصناف هم وسطاء ، أي أن مهمتهم أن يشتروا البضائع بالجملة ويبيعوها لنا بالقطاعي ويأخذوا منا ربحا لأنفسهم نظير قيامهم بهذه العملية ، وفي بعض الأحيان يكون هذا الربح معتدلا أي ربحا معقولا ، وفي بعض الأحيان الأخرى يكون هذا الربح أكثر من اللازم فن دفع أثمانا مرتفعة للبضائع التي نشترىها منهم .

وتجار الجملة الذين يبيعون البضائع لتجار القطاعي هم أيضا وسطاء ، ومهمتهم أن يستوردوا البضائع من الخارج أو يشتروها من المنتجين ويأخذوا ربحا لأنفسهم نظير قيامهم بهذه العملية . وكثيرا ما تكون أرباحهم هم أيضا فوق الحد المعقول وتكون النتيجة أننا ندفع نقودا أكثر من اللازم ثمن هذه البضائع .

فكان كلا منا باعتباره مستهلكا لهذه البضائع المختلفة اللازمة له ولمنزله يدفع ثمن الصنف الذي يشتريه مضافا إليه ربح تاجر القطاعي ، مضافا إليه ربح تاجر الجملة ، مضافا إليه ربح التاجر المصدر في الخارج ، مضافا إليه ربح المنتج ، وهي سلسلة طويلة من الأرباح يتحملها المستهلك . وفي كثير من الأحيان يكون هذا المستهلك شخصا إرادته محدودة ويحتاج إلى تدبير هذا الإيراد حتى يستطيع أن يشتري كل لوازمه لنفسه ولأسرته . ولعل السيدات ربات المنازل أكثرنا شعورا بهذه الحالة .

في الأحوال العادية قد يكون ربح هؤلاء التجار في معظم الأصناف ربها معقولا ، وهم طبعا يستحقون هذا الربح مادمتنا في حاجة اليهم ولا يمكننا الاستغناء عنهم . ولكن هل في كل الأحوال يقتنع هؤلاء التجار بالربح المعقول ، وهل صحيح أننا جميعا باعتبارنا مستهلكين لانستطيع الاستغناء عن هؤلاء التجار ؟

نحن نرى بأعيننا خصوصا في هذه الأيام أن الكثيرين من التجار يرفعون أسعار البضائع دون مبرر ، ويحصلون على أرباح فاحشة أو على الأقل تزيد على حد الاعتدال . ولهذا فإن الحكومة تتدخل لعلاج هذه الحالة مؤقتا بإصدار "تسعيرة" لمختلف الأصناف وتمنع التجار من انتهاز فرصة الظروف الحاضرة لاستغلال المستهلكين . وهي تراقب تنفيذ هذه التسعيرة وتحكم من يخالفها من التجار إذا ضبط . ولكن تدخل الحكومة بإصدار تسعيرة للأصناف ليس هو كل العلاج بل هو عمل مؤقت فقط ولا يمكن أن يستمر في كل الأوقات . كما أن الحكومة لاتمنع تجار الجملة وتجار التجزئة عند إصدار التسعيرة من الحصول على الأرباح العادية أي أننا مع وجود التسعيرة لازلنا ندفع ثمن البضائع مضافة إليها أرباح هؤلاء التجار جميعا . إذن نعود إلى السؤال الثاني وهو : هل صحيح أننا جميعا باعتبارنا مستهلكين لا يمكننا الاستغناء عن هؤلاء التجار ؟

إن السبب في عدم امتثالتنا عن التجار هو أن كلا منا يشتري لوازم منزله بمفرده ولا يشتري إلا طلباته هو وحده . وهذه الطلبات هي دائما طلبات محدودة وبكميات قليلة ولا يستطيع كل منا بمفرده أن يشتريها من مصادر الإنتاج مباشرة ليوفر على نفسه أرباح التجار .

هذه هي العلة . ومادمتنا عرفنا العلة فن السهل أن نعرف العلاج . والعلاج هو أن يتفق سكان كل مدينة أو بلد على أن يشتروا طلبات منازلهم مع بعضهم البعض بدلا من أن يشتري كل منهم بمفرده ، وبذلك يمكنهم أن يشتروا هذه الطلبات بالجملة ويستوردوها من مصادر الإنتاج فيوفروا على أنفسهم الأرباح التي كان يأخذها منهم التجار ويدفعوا أثمانا رخيصة لطلباتهم ، ويحصلوا على بضائع من أصناف جيدة ويطعموا إلى وفاء الكيل والميزان وعدم وجود الغش والتلاعب .

ومعنى اتفاق سكان كل مدينة أو بلد على أن يشتروا طلباتهم مع بعضهم البعض ، هو أن يكونون فيما بينهم جمعية تعاون منزلية . إذن بجمعية التعاون المنزلية هي التي يكونها سكان كل مدينة أو بلد ليشتروا لوازمهم المنزلية مع بعضهم البعض باعتبارهم مستهلكين لمختلف البضائع الخاصة بالماكل والملبس وغير ذلك ، فيتجنبوا هم المشترون لأنفسهم من مصادر الجملة أو من مصادر الإنتاج مباشرة ، وهم البائعون لأنفسهم كل منهم بقدر حاجته يشتريها من محلات الجمعية .

هذه هي الطريقة الصحيحة السهلة البسيطة التي نوفر بها على أنفسنا الارباح التي يأخذها
منا تجار الجملة والقطاعي . ونعتمد على أنفسنا في حفظ المستوى العادل لأسعار حاجات
المعيشة . وبهذه الطريقة تزول الى الأبد وبشكل حاسم عوامل استغلالنا ويمكننا الوقوف
جبهة واحدة متمايزين متآزرين للدفاع عن مصالحنا باعتبارنا مستهلكين والله في عون العبد
ما دام العبد في عون أخيه .

وعند ما يتفق سكان إحدى المدن أو فريق منهم على تكوين جمعية تعاونية منزلية يدفع
كل منهم جزءا من الأموال اللازمة لشراء البضائع التي تستوردها الجمعية لكل منهم . وهذا
ما يسمى برأس المال وكل من يدفع جزءا من رأس المال يصبح عضوا في الجمعية . ويقسم
رأس المال الى أجزاء صغيرة كل جزء يساوي خمسين قرشا أى نصف جنيه . ويسمى سهما
في رأس مال الجمعية . وكل عضو يشتري من هذه الأسهم بحسب حاجته وبحسب
مقدرته .

ومتى بدئ بجمع رأس المال اللازم لشراء لوازم الأعضاء يجتمع فريق منهم لوضع النظام
الذي تسير الجمعية على مقتضاه . فيحددون أغراض الجمعية وكيفية الاشتراك في أسهمها وعدد
الأعضاء الذين يتولون ادارتها، وكيفية شراء البضائع وبيعها، وكيفية توزيع الارباح على الأعضاء
وتقدم مصلحة التعاون التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية كل المساعدات والتسهيلات لحولاء
الأعضاء في وضع نظام الجمعية وتسجله لهم مجانا في سجلاتها . فتصبح هيئة معترف بها قانونا
ويجيزها قانون التعاون الذي أصدرته الحكومة لفائدة الجمعيات التعاونية ومصلحة أعضائها .

ومتى تم وضع نظام الجمعية وتسجله يجتمع الأعضاء جميعا في اجتماع عام ويسمى هذا
الاجتماع جمعية عمومية . وينخبون من بينهم عددا من الأعضاء لإدارة أعمال الجمعية، ويطلق
عليهم اسم مجلس الادارة . ويتولى الأعضاء طبعا انتخاب خير من يضمون فيهم نفعهم ويعهدون
فيهم الأمانة والكفاءة والمقدرة على القيام بمهمتهم بالنيابة عن جميع الأعضاء .

والى جانب مجلس الادارة هذا فان الأعضاء ينخبون أيضا أعضاء آخرين لمراقبة سير
أعمال الجمعية وحسن ادارتها . ويطلق عليهم اسم لجنة المراقبة . والى جانب لجنة المراقبة فان
الحكومة تعاون الأعضاء أيضا في الاشراف على الجمعية وارشادها الى طريق النجاح . فوظفو
مصلحة التعاون جميعا في خدمة الجمعيات التعاونية وهم متخصصون في أعمال التفتيش على الجمعيات
وتنظيمها ووضع الدفاتر والحسابات النظامية لها ومراجعة هذه الحسابات وأموالها ولا تظن
أيها القارئ أن الجمعية بعد تأسيسها وتسجيلها وانتخاب مجلس ادارتها ولجنة مراقبتها ترفض
من يريد الاشتراك فيها للانتفاع بخدماتها . كلا بل هي تقبل كل سيدة أو رجل يريد الاشتراك
فيها ولو بسهم واحد مادام مقيما في المدينة أو في المنطقة التي فيها الجمعية . ولذلك فان
الجمعيات التعاونية المنزلية في نمو دائم ، فأعضاؤها في ازدياد وكذلك رأس مالها وخدماتها

وهي تستمر في النمو هكذا حتى تشمل كل سكان المدينة وتورد لهم جميع طلباتهم من جميع الأصناف .

ومن محاسن الجمعيات التعاونية وفضائلها أنها تسوي بين أعضائها جميعا في الحقوق والواجبات، فمثلا في الجمعيات العمومية التي ينتخب فيها مجلس الادارة ولجنة المراقبة نرى أن لكل عضو صوتا واحدا فقط سواء كان من الذين يمتلكون سهما واحدا في رأس المال أو من الذين يمتلكون عشرات أو مئات الأسهم، ومن هنا تبينون حضراتكم الروح الديمقراطية الصحيحة التي تسود الجمعيات التعاونية .

والأرباح التي تحصل عليها الجمعيات توزع في نهاية كل سنة على الأعضاء بطريقة عادلة امتازت بها الجمعيات التعاونية وحدها دون غيرها من الهيئات. فرأس المال أو الأسهم، تأخذ جزءا من الربح يعادل السعر الجارى للفائدة على رؤوس الأموال فإذا كان ستة في المائة فإن الممهم الواحد الذي قيمته نصف جنيه يأخذ من هذا الربح ثلاثة قروش في كل سنة . أما باقي الربح فيوزع على الأعضاء بنسبة مشتريات كل منهم من الجمعية . فالعضو الذي يشتري بضائع أكثر من الجمعية هو الذي يعود عليه نصيب من الربح الأكبر . ومعنى هذا أن الجمعية تعيد الى أعضائها في كل سنة جزءا مما دفعوه ثمنًا لمشترياتهم منها . وهذا الربح هو الذي يسمى "عائدا" وهذا العائد أو الربح الذي يأخذه كل عضو على مشترياته هو الذي كان يأخذه منه التجار والوسطاء .

وللجمعيات التعاونية فوق ذلك ناحية من نواحي الخدمة الاجتماعية التي تؤديها لأعضائها مثل انشاء النوادي والمكتبات والملاهي والعناية بصحتهم وعلاجهم الى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية التي تخصص لها جزءا بسيطا من أرباحها كل عام .

ولكى تقوم الجمعيات بواجب الخدمة الحقيقية لأعضائها فانها لا ترهقهم بالديون مثل التجار، بل هي تتبع بضائنها بالنقد لكل عضو بحسب مقدراته المالية . وهي بذلك تعاون الأعضاء على الموازنة دائما بين ايرادهم وانفاقهم . وأخيرا فان للجمعيات التعاونية مبدأ لاتحاد عنه وهو الابتعاد عن كل نزاع ميامي أو خلاف ديني .

لقد سبقنا غيرنا من الإنتم المتقدمة الى الأخذ بهذا النظام القوي المتين ، نظام الجمعيات التعاونية المنزلية، وبذلك أمكن للمستهلكين في هذه الأمم أن يحسوا أنفسهم من عوامل الاستقلال وينشئوا فيما بينهم روابط لا تسفهم عراها ويؤلفوا جهة تدافع عن مصالحهم بفضل هذا التعاون بينهم . وفي إنجلترا وحدها ينتفع بالجمعيات التعاونية المنزلية ثمانية مليون عضو وتبيع لهم هذه الجمعيات في السنة الواحدة ما تزيد قيمته على ٢٥٠ مليونا من الجنيهات ، ولهذا الجمعيات جمعية مركزية عامة تستورد البضائع من الخارج مباشرة وتمتلك في داخل المملكة وخارجها المزارع

الواسعة وعشرات المصانع المعدة لانتاج البضائع التي يحتاج اليها أعضاء الجمعيات التعاونية المنزلية في إنجلترا .

وقد بدأنا نأخذ بهذا النظام ونعمل على نشر الجمعيات التعاونية المنزلية في بلادنا العزيزة فأصبح لدينا في مصر آلاف من الأعضاء في الجمعيات التعاونية المنزلية التي تزيد على ٥٠ جمعية وهي تبيع لأعضائها في السنة الواحدة بما تزيد قيمته على ١٥٠٠٠٠ جنيه .

وإني أوجه ندائي الى جميع حضرات السكان في القاهرة ووطننا ليشاركوا في الجمعية التي تؤسس في كل من هاتين المدينتين في الوقت الحاضر، كما أوجه ندائي الى حضرات سكان الجهات الأخرى ليشاركوا في الجمعيات المنزلية الموجودة في بلادهم ، وينتفعوا بخدماتها . إذا كانت في بلادهم جمعيات ، أو تكن منهم فئة تعمل للمصلحة العامة وترعى خدمة المجموع فتضع يدها في يد مصلحة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية لتأسيس جمعية تعاونية منزلية لمدينتهم .

والى حضرات السيدات المدبرات لشؤون المنزل أوجه كلامي ليعمان على اشتراك أزواجهن أو ليشاركن بأنفسهن في هذه الجمعيات . فالجمعيات التعاونية المنزلية هي خير صديق أمين للسيدة التي تحرص على تدبير شؤون منزلها ما

عبد اللطيف عامر